

عمالة الأطفال في فلسطين: دراسة تحليلية Child Employment in Palestine: An Empirical Field Study

مفيد الشامي*، ختام أبو عيطه**

*قسم ادارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، **شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية جوال، رام الله، فلسطين.

تاريخ التسليم: (٢٠٠٠/١٢/٤)، تاريخ القبول: (٢٠٠١/٧/١٧)

ملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على ظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين، من خلال الإجابة على أسئلة البحث المتعلقة باسباب عمالة الأطفال، والاثار المترتبة على عمالة الأطفال، وسبل معالجة هذه الظاهرة للإسهام في الإبقاء على حق الطفل بالتمتع بطفولته وحقه في تنمية جسده وفكرة وروحة دون معوقات للوصول الى شخصية قادرة على تحمل أعباء الحياة و متطلبات التنمية. تم مراجعة الأدبيات ذات العلاقة للتعرف على الأبعاد الحقيقية لعمالة الأطفال وللمساعدة على تطوير أداة جمع البيانات للدراسة. استطاعت الدراسة ومن خلال تحليل البيانات التعرف على أهم الخصائص الرئيسة لظاهرة عمالة الأطفال: من حيث المسببات التي دفعت بالأطفال لسوق العمل، والخصائص الديمغرافية للأطفال العاملين وأسرهم، وظروف عملهم. كذلك تم فحص العلاقات بين متغيرات فرضيات الدراسة المتمثلة في المتغيرات الديمغرافية من جهة وعمالة الأطفال من جهة أخرى، ليتبين مدى العلاقة القوية- من خلال التحليل الإحصائي لعوامل الارتباط والانحدار- لإثبات العلاقة المفترضة بين متغيرات الدراسة. وأخيرا خرجت الدراسة باستنتاج مفاده ان عمالة الأطفال في فلسطين لها ابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحدث اثارا خطيرة على المجتمع والتنمية كونها تضعف إمكانيات وقدرات جيل المستقبل، وتؤثر على تنمية الموارد البشرية وقدراتها التنموية. وبالتالي يجب الحد من عمالة الأطفال من خلال توصيات الدراسة المبينة على النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract

The study investigated child Employment in Palestine. The study attempted to answer three key research questions: What were the driving forces for child Employment? What were the consequences of child Employment on children and society? And what measurements should be taken to prevent children from being employed? A review of related literature revealed the different dimensions of child Employment, and helped to develop the Hypotheses of the study. An examination of hypothesized relationship between demographics and child Employment revealed the existence of significant relationship among the variables. The study managed to identify the main characteristics of child Employment and the measurements to be taken

in order to reduce the level of child Employment. Finally, the study concluded that child Employment is rooted in the political and socio-economic conditions, and it has its negative consequences upon children and community development as a whole. The attempts to establish and execute human resources developmental plans are likely to be hindered by present situation of child Employment. Therefore, policy makers should deal with this issue as a national priority.

مقدمة

الاهتمام بالطفل ورعايته من مقومات النهوض بأي أمة فتية في سبيل الوصول الى مستقبل افضل. فالأطفال يشكلون جيل الغد والاهتمام بهم وإعدادهم لتحمل أعباء الحياة من أساسيات ومتطلبات التنمية الشاملة. ورعاية الطفولة لا تنفرد بها دولة دون اخرى سواء المتقدمة منها او النامية وإن تفاوتت درجات الاهتمام بين الدول. لما أقرتة الشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية من حقوق بهدف حماية الطفل ورعايته في مرحلة يتم فيها تشكيل وبناء جسمه وإدراكه وشخصيته ليكون قادراً على تحمل مسؤولياته تجاه مجتمعه. كما أن ارتفاع نسبة الأطفال في المجتمع الفلسطيني، والتي تقدر بنسبة ٣٤.٦ بالمائة من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩) يتطلب مزيداً من الاهتمام بهذه الشريحة نواة وقوام مستقبل التنمية والبناء السياسي.

وفي ضوء هذا الاهتمام بالطفل الفلسطيني الذي عانا وحرم ممارسة طفولته الطبيعية نتيجة الاحتلال، ظهر عدد من المعوقات منها ظاهرة عمل الأطفال التي تقف عائقاً أمام متطلبات تنمية الطفل الممارس للعمل، ومتطلبات التنمية المنشودة.

أهمية الدراسة

لما كان الطفل نواة المجتمع السليم والصحيح، ونظراً لما يشهده أطفال المجتمع الفلسطيني بشكل خاص من أحداث ومتغيرات ذات أثر واضح على شخصياتهم وسلوكهم ونموهم، جاءت هذه الدراسة لتبين أهم الأسباب التي تقف عائقاً أمام متطلبات تنمية الطفل تماشياً مع ما تحتاجه المنطقة من تنمية. قدمت هذه الدراسة مادة علمية مدعمة بتحليل إحصائي لأهم الأسباب التي تدفع بالطفل للخروج إلى ميدان العمل والآثار المترتبة عليه. فضلا عن ان الدراسة ونتائجها قد تشكل قاعدة للمعنيين والمسؤولين لاتخاذ القرارات حيال عمالة الأطفال وتطبيق القوانين والتشريعات للحد منها. كما يمكن ان تشكل الدراسة قاعدة معلوماتية للمهتمين في تطوير وتنمية الموارد البشرية في فلسطين.

مشكلة الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على ظاهرة عمل الأطفال من حيث مسبباتها وطرق معالجتها من أجل الحد من هذه الظاهرة، للإسهام في الإبقاء على حق الطفل بالتمتع بطفولته وحقه في تنمية جسده وفكره وروحه دون معوقات للوصول الى شخصية متكاملة قادرة على تحمل أعباء الحياة ومتطلبات التنمية، من خلال الإجابة على أسئلة البحث التالية:

أولاً: ما الظروف و الأسباب التي دفعت بالطفل الى دخول ميدان العمل؟

ثانياً: ما الآثار السلبية المترتبة عن عمل الأطفال ؟

ثالثاً: كيف يمكن تجنب الآثار السلبية المترتبة عن عمل الأطفال ؟ و الحد منها ؟

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة في الوصول الى النتائج على اسلوب تصنيف البيانات المتعلقة في عمل الأطفال من خلال جمعها وترتيبها وربطها ببعضها ومقارنتها وتحليلها. إضافة الى استخدام الأسلوب الميداني في جمع البيانات من المستجوبين.

عينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأطفال العاملين باجر وتتراوح أعمارهم ما بين ١٠ الى ١٧ سنة والذين قدر عددهم ٧٢٣٣ في الضفة الفلسطينية. منهم ٢٢٦٥ تقع فئاتهم العمرية ما بين ١٠ و ١٤ سنة، و ٤٩٦٨ تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ١٧ سنة. حيث يشكلون ما نسبته ١٨.٨٥ % من إجمالي الأطفال العاملين بأجر. تم اختيار عينة منهم باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{العينة} = \frac{\text{مجتمع الدراسة}}{798} =$$

$$+1 \text{ مجتمع الدراسة } (0.025)$$

منهم ٢٤٨ يمثلون الفئة الأولى و ٥٥٠ يمثلون الفئة الثانية التي تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ١٧ وهم الفئة الأكثر مشاركة في العمل من بين الأطفال العاملين.

أداة جمع البيانات

أداة جمع البيانات استبانة بعنوان "عمالة الأطفال"، طورت بالاستناد إلى عدة دراسات (الإفرنجي وعباد؛ ١٩٩٨، إمام؛ ١٩٩٨، أضواء؛ ١٩٩٢، دائرة الإحصاء الفلسطينية المركزية؛ ١٩٩٨، سميرات؛ ١٩٩٨، الشافعي؛ ١٩٩٩، غنام؛ ١٩٨٥، عوض؛ ١٩٩٨).

كما ضمت الاستبانة خمسة وأربعون سؤالاً حول دوافع العمل ومجالات العمل وظروف العمل. إضافة إلى أسئلة شخصية وديمغرافية للمستجوبين وظروف أسرهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. صممت الاستبانة لجمع البيانات الضرورية عن ظاهرة عمالة الأطفال والإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها. وللتأكد من مدى ملائمة الاستبانة لتحليل البيانات المجموعة. تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء لفحصها وبعد إجراء التعديلات المقترحة من قبل الخبراء، خضعت الاستبانة للتجريب عن طريق استجواب عينة مختارة من مجتمع الدراسة شملت ٣٠ مستجوباً. تبين عند تحليل البيانات المجموعة بأن الاستبانة تفي بغرض البحث. ولتحديد ثبات الاستبانة تم تطبيق أسلوب ألفا كرونباخ بغرض حساب الاتساق الداخلي لأجزاء الاستبانة، حيث بلغت قيمة ألفا ٨٨.٥ بالمائة مما يدل على ثبات الأداة بدرجة مقبولة.

تم توزيع ٧٨٩ استبانة بعدد أفراد العينة المختارة، أعيد منها ٧١٠ استبانة، تبين أن ٦٧٥ استبانة صالحة للاستعمال والتحليل أي ما نسبته حوالي ٨٦ بالمائة.

الدراسات السابقة

يؤكد الجمال (١٩٨١:٥٣) على أن مرحلة الطفولة للفرد هي أطول مراحل النمو والتطور مقارنة بالكائنات الأخرى، ويقصد بمرحلة الطفولة الفترة التي يصعب على الطفل الاستغناء فيها عن والديه وحاجته لرعايتهما كضرورة للبقاء. وتبقى الطفولة مستمرة إلى حين استقلاله والوصول إلى قدرته الذاتية على البقاء. فقد تستمر إلى حين التخرج من الجامعة وحصوله على الاستقلال الاقتصادي.

أما عتيقه (١٩٩٥:١٩) فتربط بين تنشئة الطفل وسلوكيات المجتمع، باعتبار الطفولة المرحلة التي يبدأ معها الهيكل الاجتماعي للأمة. فالقيم الاجتماعية هي حاصل ما نشأ عليه الطفل من قيم

وعادات. وفي السياق ذاته تؤكد عتيقه (ص:٤٨) على ضرورة حماية الطفل والإقرار بالتشريعات القانونية والدولية التي ضمنت حماية الأطفال باعتبارها:

- حقوق تنشأ مع الطفل منذ بداية تكوينه وقبل أن تربطه أي علاقة واقعية ملموسة بأحداث الحياة وواقعها.
- تقرر علاقة الطفل بغيره من الأفراد وتمتد مباشرة للدولة التي تتدخل لحمايته والحفاظ على وجوده.
- حقوق لا يجوز التنازل عنها، إذ لا يحق للطفل التنازل عنها ولا يملك التنازل عنها من كانت له الولاية على الطفل.
- حقوق ممنوحة للطفل دون أن يقابلها واجبات عليه.
- حقوق تدخل الدولة طرفاً فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو ابتداءً في بعض الاحيان.

كما ورد (يونيسيف، ١٩٩٧:٢٣) في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل ١٩٨٩، واتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها بداية من العام ١٩١٩ وانتهاء بالاتفاقية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٣ والتوصية رقم ١٤٦. إذ تنص اتفاقية الحد الأدنى للسنة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٣ انه "لا يجوز أن يقل الحد الأدنى للسنة عن ١٨ سنة، للقبول في اي نوع من الاستخدام او العمل، الذي يحتمل أن يعرض للخطر صحة او سلامة او أخلاق الاحداث بسبب طبيعته وظروفه التي تؤدي فيها". كما تنص المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ (يونيسيف، ١٩٩٠) بان "تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء اي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو نموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي".

أما اتفاقية منظمة العمل الدولية (١٩٩٩) فتحرم على الأطفال الأعمال التي يرجح أن تؤدي، بفعل الظروف التي تزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال او سلامتهم او سلوكهم الأخلاقي. ومن اجل حماية الأطفال والحد من استغلالهم انشأ العديد من البرامج العالمية الموجهة نحو عمالة الأطفال (الندوة الإقليمية الثلاثية حول عمالة الأطفال، ١٩٩٩):

منظمة العمل الدولية: تعمل بالتعاون مع الحكومات وأرباب العمل والعمال من اجل محاربة عمالة الأطفال وقامت بتأسيس البرنامج العالمي للقضاء على عمالة الأطفال (IPEC) الذي يعمل على دعم الدول المختلفة من اجل علاج الظاهرة، وإعطاء الأولوية لمكافحة أسوأ أشكال العمالة وأكثرها استغلالاً للأطفال والتركيز على الخطط الوقائية وبناء الاستمرارية للبرامج. وترى منظمة

العمل الدولية أن تكون البرامج مبنية على سياسات محددة وواضحة الأهداف. وحتى تكون البرامج ذات تأثير متكامل يجب أن توجه نحو جمع المعلومات من أجل تحديد الأولويات وتقييم الإنجازات، والتشريعات والتطبيق، والتعليم والتدريب، والصحة والمعونة والحماية الاجتماعية، والدفاع وزيادة الوعي العام والرقي والتعبئة الاجتماعية، وأخيرا العمل من أجل تخفيف أعباء الفقر وبرامج مدرة للدخل.

اليونسيف: تقوم بدعم العديد من البرامج لمكافحة عمالة الأطفال في العالم و تعمل على ترويج اتفاقية حقوق الطفل الدولية.

مؤسسة المسيرة العالمية ضد عمالة الأطفال: تقوم بتنظيم مسيرات في جميع أنحاء العالم بمشاركة الأطفال العاملين أنفسهم كما تقوم بعقد العديد من ورش العمل والاجتماعات والندوات بمشاركة الأطفال العاملين و متخذي القرارات.

مؤسسة إنقاذ الطفل: تعمل على نشر حقوق الطفل وعقد الدورات التدريبية بشأنها والترويج لمقاطعة الصناعات والمنتجات التي تستخدم الأطفال.

البنك الدولي: يقوم بالتصدي لظاهرة عمالة الأطفال عن طريق إقامة شركات مع الجهات العاملة في مجال مكافحة عمالة الأطفال وتوفير الدعم المادي والتقني لها.

الشبكة العالمية لحقوق الطفل (CRIN): تعمل كشبكة اتصال بين الجهات المختلفة من أجل تبادل الخبرات والترويج عن أضرار عمالة الأطفال والبرامج العلاجية والتأهيلية لها عبر شبكة الإنترنت.

أما حقوق الطفل المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٩١) تنص:

المادة (٣): والمتعلقة بالمصالح القصوى للطفل: "جميع الإجراءات المتعلقة بالطفل يجب أن تتوجه إلى خدمة مصالحه إلى الحد الأقصى، وعلى الدولة أن تقدم الرعاية الكافية حين يخفق الأبوان أو الأفراد المسؤولون عن الطفل في القيام بمسؤوليات الرعاية".

المادة (٤): والمتعلقة بتطبيق الحقوق "يتوجب على الحكومات أن تترجم حقوق الطفل إلى واقع فعلي".
المادة (١٩): والمتعلقة بالحماية من الإساءة والإهمال "على الدول واجب حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والضرر والإساءة التي يمكن أن يوقعها الآباء أو الآخرون ممن يتحملون

مسؤولية رعاية الطفل، وتتخذ الدول التدابير والإجراءات الوقائية والعلاجية الضرورية بهذا الشأن.

المادة (٢٧): "مستوى المعيشة: تعترف الدول بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم، وبالمسؤولية الأساسية للوالدين في توفير ذلك، وتتخذ الدول التدابير الملائمة للمساعدة على أعمال هذا الحق وتوفيره".

المادة (٢٨): التربية والتعليم: "تضمن الدول حق الطفل في التعليم الأساسي على الأقل مجاناً وإلزامياً وتضمن أن تكون إدارة النظام في المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية، وتعمل الدول على تعزيز التعاون الدولي لضمان هذا الحق".

المادة (٣١): الراحة والاستجمام والأنشطة الثقافية: "تعترف الدول بحق الطفل في التمتع بأوقات الراحة والفراغ واللعب وفي المشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية".

المادة (٣٢): عمل الأطفال: "تتعهد الدول بحماية الأطفال من مزاوله الأعمال التي تشكل خطراً على صحتهم أو تعيق نموهم أو مسيرتهم التعليمية، وتتخذ الدول التدابير اللازمة لتحديد العمر الأدنى للالتحاق بالعمل ولتنظيم شروط العمل وظروفه".

وعلى المستوى العربي شدد كل من الميثاق العربي لحقوق الطفل ١٩٨٣ والخطة العربية للطفولة ١٩٩٢ على المتطلبات والحقوق الأساسية التي تهدف الى حماية وتنمية الطفل العربي، وكذلك حمايته من العمل. كما تنص المادة ٥٢ من الاتفاقية العربية بشأن مستويات العمل رقم ١ لسنة ١٩٦٦ "يحدد تشريع كل دولة الأعمال التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها من الجنسين قبل بلوغهم سن الثانية عشرة من العمر، ولا يجوز تشغيل الأحداث قبل سن الخامسة عشرة، وذلك فيما عدا المتدربين منهم". وتنص الاتفاقية العربية بشأن العمال الزراعيين رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ "يحدد تشريع كل دولة القواعد المتعلقة بتشغيل الأحداث في الزراعة، وتحدد كذلك الأحكام الخاصة، بمجالات وساعات عملهم وإجازاتهم". كما تنص المادة ١٢ من ميثاق حقوق الطفل العربي "تأكيد وكفالة حق الطفل في رعاية الدولة وحمايتها له من الاستغلال والإهمال الجسماني والروحي حتى إذا كان ذلك من جانب أسرته. وأن تنظم عمالته بحيث لا تبدأ الا في سن مناسبة، وبحيث لا يتولى عملاً او حرفة تضر بصحته، أو تعرضه للمخاطر، أو تعرقل تعليمه، أو تحجب فرص نموه من الناحية البدنية او العقلية او النفسية او الخلقية او الاجتماعية، وأن يكون مقدماً في الحصول على الوقاية والإغاثة عند الكوارث، وبخاصة

الأطفال المعاقين". ولهذه الغاية تأسست البرامج العربية الموجهة نحو عمالة الأطفال (الندوة الإقليمية الثلاثية حول عمالة الأطفال، ١٩٩٩: النجار):

منظمة العمل العربية: تقوم بوضع اتفاقيات تنظم من خلالها عمالة الأطفال من أجل حمايتهم من العمل وفي محيط العمل.

مكتب العمل العربي: قام بصياغة أداة قانونية حول تشريعات العمل العربي بشأن عمالة الأطفال وأجرى العديد من الدراسات النظرية والتحليلية حول ظاهرة عمالة الأطفال في الوطن العربي.

المجلس العربي للطفولة والتنمية: قام في عام ١٩٩٣ بوضع خطة عمل للتصدي لظاهرة عمالة الأطفال بتبني نظرة القضاء على الأسباب الدافعة لعمالة الأطفال وإقامة فرص بديلة لتحسين أوضاعهم. كما عرب المجلس العربي للطفولة و التنمية أعمال البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال بالتعاون مع مركز التدريب الدولي بتورينو ومنظمة العمل الدولية، ونتج عن ذلك إعداد برنامج شامل يتضمن ملف معلومات عن الظاهرة، وملف آخر لمشروع تدريبي شامل للجهات العاملة في مجال مكافحة عمالة الأطفال لتزويدها بالمعلومات والمصادر الأساسية لتحليل المشكلة ووضع برنامج تدخل، والإشراف على التطبيق والقيام بالتقييم عند نهاية البرنامج.

وعلى الصعيد الفلسطيني خصص المشرع الباب السادس من مشروع قانون العمل الفلسطيني (١٩٩٩) لتنظيم عمل الأحداث من خلال المواد التالية:

- المادة ٩٣، يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشر.
- المادة ٩٤، يجب إجراء الكشف الطبي على الأحداث قبل التحاقهم بالعمل للتأكد من ملاءمتهم الصحية له على أن يعاد الكشف سنوياً.
- المادة ٩٥، لا يجوز تشغيل الأحداث في:
 ١. الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة التي يحددها الوزير .
 ٢. الأعمال الليلية أو الأعياد الرسمية أو الدينية أو أيام العطل الرسمية .
 ٣. ساعات عمل إضافية أو على أساس وحدة الإنتاج .
 ٤. الأماكن النائية أو البعيدة عن العمران .

- المادة ٩٦، تخفض ساعات العمل اليومي للأحداث الذين لم يبلغوا السادسة عشر بما لا يقل عن ساعة عمل واحدة يومياً، و تتخلل ساعات العمل اليومي فترة او اكثر للراحة لا تقل في مجملها عن ساعة بحيث لا يعمل الحدث اكثر من أربع ساعات متواصلة .
 - المادة ٩٧، تكون الإجازة السنوية للأحداث ثلاثة أسابيع سنوياً ولا يجوز تأجيلها.
 - المادة ٩٨، على المنشأة أن تعلق في أماكن العمل الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث، وينظم صاحب العمل سجلاً بكل ما يتعلق بهم.
 - المادة ٩٩، يستثنى من أحكام تشغيل الأحداث، الذين يعملون لدى أقاربهم من الدرجة الأولى وتحت إشرافهم، على أن يتم العمل في جميع الأحوال وفق شروط صحية واجتماعية ملائمة بما لا يؤثر سلباً على نموهم العقلي و الجسدي وعلى تعليمهم .
- كما تشير أحدث الدراسات حول عمالة الأطفال في الوطن العربي (بسيوني، ٢٠٠٠) إلى أن هنالك ١٢ مليون طفل عربي في سوق العمل يواجهون الانحراف، فقد بينت هذه الدراسة والتي قدمت لجامعة الدول العربية أن ٨٠% من الأطفال في سوق العمل يعملون بالمخالفة للقانون ولا يحصلون على حقوقهم، حيث أشارت التقارير التي تم الاستناد إليها في هذه الدراسة على أن هذه الظاهرة وعلى الرغم من التزايد والانتشار للاتفاقيات الدولية التي تنظم عمل الأطفال إلا أن هذه الظاهرة أخذت بالتزايد، حيث تشير الإحصائيات "على سبيل المثال لا الحصر" إلى أن ١.٥ مليون طفل في مصر - على الأقل - في سوق العمل، ما بين سن ٦ إلى ١٤ عاماً، أما في المغرب فتبلغ نسبة الأطفال في سوق العمل ١٥.١% من البنين والبنات منهم نسبة كبيرة أقل من السن القانونية، وفي الأردن يقدر عدد الأطفال العاملين بحوالي عشرة آلاف طفل، وتعزو الدراسة إلى أن السبب في هذه الظاهرة يعود إلى خلل اقتصادي يعبر عن نفسه في عدم قدرة ولي أمر الطفل على تعليمه وبالتالي يدفعه إلى سوق العمل ليستفيد من عمله، كما أن للفشل الدراسي الذي يدفع بالطفل إلى التسرب من المدرسة دوراً ملحوظاً. كما طرحت هذه الدراسة أهم المخاطر المترتبة على عمالة الأطفال والتي تتركز في إهدار كرامة الطفل في أعمال مهنية واكتساب الطفل سلوكيات منحرفة من هذه البيئة التي تحتوي على سلوكيات شاذة وغريبة وانصراف الأطفال عن التعليم والتربية الصحيحة، وتوظيف بعض الأطفال للقيام بسلوكيات مرفوضة مثل التسول في الشوارع.
- مما سبق يمكن إجمال الهدف الأساسي لكل من هذه التشريعات والقوانين، بأنها وجدت لحماية الأطفال والوصول الى مستوى يشعر الطفل بكرامته وإنسانيته.

أما الأهداف الأخرى المتوخاة من حماية الأطفال ورعايتهم فتكمن في إعدادهم كأفراد صالحين ومؤهلين للمشاركة في القوى العاملة والمساهمة في جهود التنمية الشاملة. باعتبار أن عمالة الأطفال تسبب في إضعاف مستوى أداء العنصر البشري. حيث يرجح داود (١٩٠٠:٤٠٦) وجود الفجوة التكنولوجية (عدم قدرة الأطفال العاملين المُعطّلين عن الدراسة عن مواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في مجال عملهم) إلى سوء تنمية العنصر البشري. فأبي حرمان للفرد من الحصول على المهارات الفكرية والإنسانية والفنية تجعله غير قادر على مواكبة الأنماط الحياتية والإنتاجية المعاصرة، فضلاً عن مقاومته أو على الأقل بطء تكيفه مع أساليب التغير والإنتاج الحديثة المتمثلة في "التقنية العالية". مع الأخذ بالحسبان أن الفجوة لا تبقى في نطاق ثابت، كونها في تزايد مستمر لسرعة عملية التطور التقني المعاصرة، مما يجعل الفجوة تزداد اتساعاً. ولعل مشكلة الدول النامية في اعتمادها على الخبرات الأجنبية، دليلاً واضحاً، للنهوض في صناعاتها وتحديث مواردها بسبب أن معدلات تنمية واعداد الموارد البشرية في هذه الدول لا تتم بنفس سرعة ومستوى التطور المطلوب (رمزي، ١٩٩٨: الصويغ، والقنبيط، ١٩٩٩: فرجاني، ١٩٩٣: محمود، ١٩٩٨: النجار، ١٩٩٣). ولعل من أهم أسباب ضعف قدرة الموارد البشرية في فلسطين على تحقيق التنمية المنشودة على المدى المنظور يعود إلى عمالة الأطفال وما يصاحبها من آثار سلبية تعود عليهم وعلى القوى العاملة، فانخراط الأطفال في الأعمال الشاقة، يؤدي إلى تقصير فترة إنتاجيتهم المفترضة، ويضعف قدرتهم على العطاء في سن متقدمة. كما أن انخفاض مستوى الوعي للأطفال العاملين قد يؤدي إلى تدني مستوى الإدراك والثقافة باعتبارهما أساسيات التعلم والتدريب لأي حرفة أو مهنة. فتسرب الأطفال من مدارسهم وحرمانهم من الحصول على مرحلة التعليم الإلزامية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم الأساسية، يفقدون القدرة على تحسين مستوى الأداء والتكيف مع التطور التكنولوجي. فضلاً عن انتشار الأمراض الإجماعية المصاحبة لتعطل الأطفال عن دراستهم والتحاقهم بسوق العمل (جاد، ١٩٩٩: دحلان، ٢٠٠٠: فاشة، ١٩٩٩: النبريص، وخلف: ١٩٩٧، هندية، ١٩٩٨). وتزداد ظاهرة التسرب من المدارس كما أشار إليها عويضة (١٩٩٩) مع تقدم المرحلة التعليمية إذ تبين أن ٨.٢٨ بالمائة من الإناث و٤.٣١ بالمائة من الذكور يتكونون مقاعد الدراسة في المرحلة الثانوية.

من أحدث المسوحات التي تناولت عمل الأطفال في فلسطين، صدرت عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (١٩٩٩: ١١٦-١١٧) بعنوان أطفال فلسطين: قضايا وإحصاءات. تضمنت تقارير إحصائية عن واقع أطفال فلسطين، حيث بلغ عدد الطلاب في المدارس ورياض الأطفال للعام

الدراسي ١٩٩٩/٩٨ ما مجموعه ٨٩٨٨٩٥ طالباً وطالبة. يتركز معظمهم في المرحلة الأساسية ما نسبته ٨٣.٩٣ بالمائة. وفيما يتعلق بظاهرة تشغيل الأطفال، أشار التقرير الى أن عدد الأطفال والذين تتراوح أعمارهم من ٥-١٧ سنة للربع الأخير من العام ١٩٩٨، قدر بحوالي ١٠٢٥٩٠٠ طفل، أي ما نسبته ٣٤.٦ بالمائة من مجموع السكان، ويشار إلى أن من بين هؤلاء الأطفال ٤٣٠٩٠ يعملون او يبحثون عن عمل، كما أشار التقرير الى نتائج مسوحات الأطفال العاملين للفترة الزمنية ما بين تشرين أول ١٩٩٧ وكانون أول ١٩٩٨ بلغ حوالي ٦٣٦٠٠ طفل، أي ما نسبته ٦.٢ بالمائة من مجموع الأطفال للفئة العمرية ٥-١٧سنة، منهم ٤٨٠٠٠ في الضفة الفلسطينية وحوالي ١٥٦٠٠ في قطاع غزة.

كما تناول تقرير دائرة الإحصاء المركزية (١٩٩٩:١٢١) المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وعلاقتها بعمالة الأطفال، فالوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة والإمكانيات التي تستطيع الأسرة تقديمها وتوفيرها للأطفال قد تؤثر على مسار واتجاهات سلوكهم، ومن المحددات الأسرية حجم الأسرة وظروف المسكن و المستوى التعليمي للأسرة والمشاركة في القوى العاملة والتوزيع المهني لأفراد الأسرة ومستويات الأجور والرواتب. إذ تبين أن ما يقارب ثلاثة أرباع الأطفال العاملين (٧٤ بالمائة) ينتمون لأسر عدد أفرادها يزيد عن المعدل العام لحجم السرة الفلسطينية (٦.٤ أفراد)، كما أشار التقرير الى مدى ارتباط كل من حجم الأسرة وسنوات التحصيل الدراسي لرب الأسرة والأجر الذي يتقاضاه مع حجم عمالة الأطفال.

أما فيما يتعلق بأسباب توجه الطفل للعمل، أشار التقرير الى أنها تعود لأسباب اقتصادية واجتماعية، حيث أن ٦٧.٧٠ بالمائة يعملون بدافع الحاجة المادية للمساهمة في تأمين دخل أعلى للأسرة و ٣٦.٣٠ بالمائة لأسباب اجتماعية.

وترتبط ظاهرة عمالة الأطفال بظاهرة التسرب من المدارس، وهو ترك الطالب المدرسة قبل أن ينهي فترة التعليم الإلزامي الممتدة من الصف الأول ولغاية الصف العاشر، وتعرضه لأعمال تفقده طفولته وتشوه شخصيته، ويشير تقرير وزارة التربية والتعليم (١٩٩٥) في السياق ذاته، بأنه يتسرب من المدارس ما نسبته ٥ بالمائة أي ما يعادل (٣٠,٠٠٠ طفل)، وهذا لا يشمل الأطفال الذين لم يلتحقوا في المدارس أصل ، وفي تقرير آخر لوزارة الداخلية (١٩٩٧) حول التسرب من المدارس تبين أن نسبة التسرب ٢.٠٣ بالمائة في الضفة الغربية، وصلت إلى ١.٠١ % بين الذكور و ١.٠٣ بين الإناث، منهم ٣٠ % في المدينة، و ٦٠ % في القرية، و ١٠ % في المخيم، أما في قطاع غزة كان

معدل التسرب ١.٣ بالمائة بين الذكور و ١.٣٣ % بين الإناث، منهم ٦٧ % في المدينة، و ١٩ % في القرية، و ١٤ % في المخيم.

وتعزو (بلسم، ١٩٩٨: بلسم، ١٩٩٩: العودة، ١٩٩٩: صوت العامل، ١٩٩٩) الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة التسرب، التوجه للعمل بسبب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تعاني منها الأسر الفقيرة، مما اضطرها إلى إخراج أبنائها من المدارس وإحاقهم بأسواق العمل الفلسطينية والإسرائيلية قبل أن يتموا السابعة عشرة من أعمارهم.

وفي دراسة أخرى ارجع انعيم (١٩٩٩) أسباب التسرب إلى المشكلات الأسرية التي اعتبرها من أهم العوامل التي تؤدي إلى التسرب والغياب عن المدرسة بسبب عدم متابعة الآباء والأمهات لدراسة أبنائهم سواء لخلافات عائلية أو انشغالهم بالأمور الحياتية، إضافة إلى انتشار الأمية بين الأسر، أما السبب الرئيسي لتسرب الفتيات فقد أرجعه انعيم إلى ظاهرة تزويجهن في سن مبكرة خاصة لدى الأسر المحافظة، ومن الأسباب الأخرى أوردها انعيم (١٩٩٩):

- أسباب مرتبطة بالمعلمين، كقلة اشتراك المعلمين مع التلاميذ في الأنشطة الإضافية، والحاجة إلى خلق الحوافز والتشجيع للطلاب، إضافة إلى إرهابهم بالواجبات المدرسية.
- أسباب مرتبطة بالمنهاج، أدت إلى إيجاد شعور لدى التلاميذ بتدني الفائدة المرجوة من دراسة المقررات، لاعتمادها على الموضوعات النظرية دون العملية وربطها بالحياة اليومية.
- أسباب مرتبطة بالبيئة المدرسية، كالخوف من العقاب لضبط وتقويم السلوك من قبل القائمين على العملية التعليمية، وطبيعة وتصميم المباني المدرسية التي لا تتضمن الإمكانات الضرورية.
- المشكلات المدرسية، مثل الحاجة إلى زيادة توافق التلاميذ مع أنفسهم أو مع زملائهم في المدرسة أو مع معلمهم.

كما أشار التقرير السنوي (٢٠٠٠) الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية إلى أهم المؤشرات التي تم استخراجها بناءً على قاعدة بيانات مسح القوى العاملة خلال عام ١٩٩٩ والخاصة بتشغيل الأطفال في الفئة العمرية ١٠-١٧ سنة على النحو التالي:

- هناك حوالي ٣٤٠٦١ طفلاً (١٠-١٧ سنة) في الأراضي الفلسطينية صنعوا داخل القوى العاملة (عملوا، أو بحثوا عن عمل، أو كانت لديهم رغبة بالعمل)، ويشكل هؤلاء الأطفال ما نسبته حوالي ٥.٩% من مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٠-١٧ سنة).

- ١٥.٩% من الأطفال (١٠-١٧ سنة) بحثوا عن عمل أو كانت لديهم رغبة في العمل خلال العام ١٩٩٩.
- أعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة للأطفال (١٠-١٧ سنة) في شمال الضفة الغربية (٩.١%)، تليها جنوب الضفة الغربية (٧.٣%).
- غالبا ما يستلزم عمل الأطفال تركهم المدرسة، حيث تبين الإحصاءات المتوفرة لعام ١٩٩٩، أن ٧٣.٦% من الأطفال (١٠-١٧ سنة) العاملين غير ملتحقين في المدارس.
- ٧٣.٤% من الأطفال العاملين، يعملوا أكثر من ٣٥ ساعة في الأسبوع.
- النسبة الأكبر من الأطفال العاملين، يعمل أرباب أسرهم كمستخدمين بأجر (١٦.١%)، أو مستخدمين في القطاع الخاص (١٠.٨%).
- يعتبر مستوى تعليم رب الأسرة ودخله وحجم الأسرة من أهم العوامل التي تؤثر على نسبة الأطفال العاملين، فالأسر التي يرتفع مستوى دخل وتعليم رب الأسرة فيها، وينخفض حجمها تكون نسبة عمل الأطفال فيها متدنية، والعكس صحيح.

ومن الأدبيات الأخرى التي تناولت عمالة الأطفال، مقالة للشافعي (١٩٩٩) أشارت فيها إلى ظاهرة توجه أفواج عديدة من الأحداث التي تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ و ١٢ عاماً للعمل في ورش العمل الإسرائيلية مع بدء العطل الصيفية بواسطة سماسرة ومقاولين. مستغلين رخص الأجور التي يتقاضاها هؤلاء الأطفال وطبيعة الوظائف التي لا تتطلب مهارات فنية، وان قسماً من هؤلاء الأطفال لا يعودون لمقاعد الدراسة بعد انتهاء العطل الصيفية.

من الاستنتاجات السابقة يمكن الوصول للفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسرة و مشاركة أطفال الأسرة في القوى العاملة، فكلما زاد عدد أفراد الأسرة زاد احتمال عمل أطفالها.
- الفرضية الثانية:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات التحصيل العلمي لرب الأسرة ومشاركة أطفال الأسرة في القوى العاملة، فكلما قل عدد سنوات التحصيل لرب الأسرة كلما زاد احتمال عمل أطفالها.
- الفرضية الثالثة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أجر معيل الأسرة ومشاركة أطفال الأسرة في القوى العاملة، فكلما قل أجر معيل الأسرة زاد احتمال عمل أطفالها.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تسرب الأطفال من المدارس وبين عمالة الأطفال. تزداد فرص انضمام الطفل لسوق العمل إذا ترك المدرسة.

تحليل البيانات وعرض النتائج

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية: التكرار (Frequencies) لإظهار خصائص العينة، وبالتالي التعرف على ظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين. معامل الارتباط (Correlation) لفحص العلاقات بين متغيرات الدراسة. عوامل الانحدار (Regression) لفحص فرضيات الدراسة، وذلك بتوظيف قيمة "ت" (T-TEST) وقيمة (F) باستخدام (ANOVA) و (Coefficient) لقبول أو رفض فرضيات الدراسة .

تظهر الجداول (١-٣١) الخصائص الديمغرافية والشخصية للأطفال العاملين، وأهم أسباب دوافع العمل، والمميزات التعليمية للأطفال العاملين وأرباب أسرهم، والخصائص الاقتصادية، والخصائص الاجتماعية والصحية لأسرهم، إضافة إلى ظروف عملهم.

الخصائص الديمغرافية

أظهرت تحاليل البيانات المجموعة، كما تبينها الجداول (رقم ١ و ٢ و ٣)، أن ما نسبته ٤٠% من الأطفال العاملين لا تتجاوز أعمارهم خمسة عشرة عاماً، في حين بلغت نسبة من هم دون الثانية عشرة ٢٠% من إجمالي الأطفال العاملين، أما من هم في الخامسة عشرة والسادسة عشرة من العمر فشكّلوا ٤٥%، ومن هم سبعة عشرة عاماً ١٤.٧%، وبالتالي شكّلت الفئة الأولى من الأطفال العاملين (١٠-١٤ عاماً) ٤٠%، كما شكّلت الفئة الثانية من الأطفال العاملين (١٥-١٧ عاماً) ٦٠%، أما نسبة الأطفال العاملين من الذكور فبلغت ٩٢ بالمائة مقابل الفتيات التي بلغت نسبتهن ٨%، كما شكّلت نسبة الأطفال العاملين الذين يسكنون المدن ٧٣.٣%، و١٦% يسكنون القرى، و١٠.٧% يسكنون المخيمات.

جدول (١): يوضح متوسطات الخصائص العمرية للأطفال العاملين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid	10	45	6.7	6.7
	11	9	1.3	8.0
	12	81	12.0	20.0
	13	63	9.3	29.3
	14	72	10.7	40.0
	15	153	22.7	62.7
	16	153	22.7	85.3
	17	99	14.7	100
Total	675	100	100	--

جدول (٢): يبين نوع الأطفال العاملين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid	1	621	92.0	92.0
	2	54	8.0	100.0
	Total	675	100	--
	Total	--	--	--
Total	621	100.0	--	--

١- ذكر ٢- أنثى

جدول (٣): يبين مكان سكن الأطفال العاملين.

	Frequency	Percent	Valid Percent	CumulativePer.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid	1	495	73.3	73.3
	2	108	16.0	89.3
	3	72	10.7	100.0
	Total	675	100	--
Total	--	--	--	--
Total	675	100.0	--	--

١- مدينة ٢- قرية ٣- مخيم

الخصائص التعليمية

أظهرت النتائج، كما يتضح من الجداول (رقم ٤ و ٥ و ٦)، أن ٦٠% من الأطفال العاملين مستمرين في الدراسة الى جانب عملهم مقابل ٤٠% تركوا مقاعد الدراسة وتوجهوا للعمل، وأن ٦٦.٧% من إجمالي الخاضعين للدراسة باستطاعتهم التوفيق بين العمل والدراسة، في حين ٢٥.٣% لا يستطيعون التوفيق، أما فيما يتعلق بالمستوى الدراسي للأطفال العاملين لم يتمكن ما نسبته ٢.٧% من إنهاء المرحلة الابتدائية مقابل ١٧.٣% أنهوا المرحلة الابتدائية، و ٣٣.٣% أنهوا المرحلة الإعدادية.

جدول رقم (٤): يبين نسب الأطفال المستمرين بالدراسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	CumulativePer.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid	1.0	405	60.0	60.0
	2.0	270	40.0	100.0
	Total	675	100.0	--
	Total	--	--	--
Total	675	100	--	--

١- نعم ٢- لا

جدول رقم (٥): يبين نسبة الأطفال الذين يوفقون ما بين الدراسة والعمل

	Frequency	Percent	Valid Percent	CumulativePer.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid	1	450	66.7	72.5
	2	171	25.3	100.0
	Total	621	92.0	100.0
	System Missing	54	8.0	--
	Total		54	8.0
Total	675	100.0	--	--

١- نعم ٢- لا

جدول (٦): يبين المرحلة التعليمية التي أنهاها الأطفال العاملين .

	Frequency التكرار	Percent النسبة	Valid Percent النسبة النشطة	CumulativePer. النسبة التراكمية
1	18	2.7	5.0	5.0
2	117	17.3	32.5	37.5
3	225	33.3	62.5	62.5
Total	360	63.4	100.0	--
Missing System	315	46.7	--	--
Missing Missing				
Total	315	46.7	--	--
Total	675	100.0	--	--

١- لم يكمل المرحلة الابتدائية ٢- أنهى المرحلة الابتدائية ٣- أنهى المرحلة الإعدادية

الدوافع الرئيسية لعمالة الأطفال

عند السؤال عن السبب الرئيسي الذي يدفع بالأطفال الى ميدان العمل (جدول رقم ٧)، تباينت الدوافع بين الخاضعين للدراسة، إذ أجمع ما نسبته ٣٦% أن تعلم مهنة الدافع الأهم في التوجه إلى ميدان العمل، بينما كان ما نسبته ٢٨% يهدفون إلى المشاركة في دخل أسرهم و زيادة الدخل بسبب تدني دخل الأسرة، و ١٧.٣% توجهوا للعمل للحصول على المصروف الشخصي، في حين توجه ١٣.٣% من الأطفال للعمل هروباً من الفشل بالدراسة، وعند تكرار السؤال بأسلوب آخر حول الأسباب الكامنة وراء عمالة الأطفال تبين أن ٥٠.٧% يعملون بحثاً عن العائد المادي، و ٢٨% رغبة في العمل، و ٢١.٣% لإعالة أسرهم (جدول رقم ٨).

جدول (٧): يبين الدافع الرئيسي وراء عمالة الأطفال .

	Frequency التكرار	Percent النسبة	Valid Percent النسبة النشطة	CumulativePer. النسبة التراكمية
1	90	13.3	13.3	13.3
2	189	28.0	28.4	41.7
3	243	36.0	36.5	78.2
4	117	17.3	17.7	95.9
5	36	5.3	99.9	100.0
Total	675	99.9	--	--
Total	675	100.0	--	--

١- رسوب ٢- المشاركة في الدخل ٣- تعلم مهنة ٤- المصروف الشخصي ٥- تدني دخل الأسرة

جدول (٨): يبين السبب وراء عمالة الأطفال

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid	1	189	28.0	28.0
	2	342	50.7	78.7
	3	144	21.3	100.0
	Total	675	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١- رغبة في العمل ٢- العائد المادي ٣- إعالة الأسرة

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والصحية لأسر الأطفال العاملين

شكل عدد أفراد الأسرة التي تضم خمسة أفراد فأقل ١٤.٧%، كما شكلت الأسر التي تضم ما بين ستة أفراد وسبعة أفراد ٥٠.٦%، في حين شكلت الأسر التي تضم ما بين ثمانية وعشرة أفراد ٣٠.٧% بالمائة، أما الأسر التي تضم ما بين (١١-١٢) فبلغت ٤% من مجموع أسر الأطفال العاملين الخاضعين للدراسة، كما أظهرت النتائج بأن ٥٠% من الأطفال العاملين ترتيبهم الثالث فأقل بين أخوتهم في العائلة، وأن ٢٤.٣% ترتيبهم الرابع، ١٠.٨% ترتيبهم الخامس، و ٦.٨% ترتيبهم السادس، في حين أن ٨% تراوح ترتيبهم بين الثامن والثاني عشر، كما أظهرت النتائج أن ٨٦.٧% من أسر الأطفال تعتمد على أربعة أطفال على الأقل لتلبية احتياجاتهم البيئية، وأن ١٣.٣% يعتمدون على عمل ستة أطفال (جداول رقم ٩، و١٠، و١١)

أما فيما يتعلق بمعيل عائلة الطفل العامل فقد بينت النتائج كما يتضح من الجداول (رقم ١٢ و١٣) أن ٨٠.٨% من هذه الأسر تعتمد على الأب كمعيل أساسي للعائلة، في حين ١٠.٧% من الأسر تعتمد على أبناء آخرين غير الطفل العامل كالأخوة. في حين ٩.٣% من الأسر تعتمد على الأم كمعيل أساسي للعائلة، الأمر الذي يبين أن الأب مازال المعيل الأساسي لدى نسبة كبيرة من الأسر. وقد بينت النتائج أن ٦٢.٣% من آباء الأطفال العاملين هم عمال بأجر بينما ٣٢% تجاراً، في حين ٥.٣% موظفين.

وعند التحقق من الوضع الصحي والتعليمي لرب الأسرة تبين أن ٧٣.٣% من آباء الأسر هم بكامل صحتهم وقادرين على العمل، و ١٨.٧% يعانون من أحد الأمراض، و ٨% هم عاجزون

تماما ولا يقدرّون على العمل، أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي ١٢% لم ينهوا المرحلة الابتدائية، في حين ٢٦.٧% أنهوا هذه المرحلة من التعليم، وأن ٢٤% أنهوا المرحلة الإعدادية، و٢١.٣% أنهوا المرحلة الثانوية، أما من حصلوا على درجة جامعية في التعليم فلم تتعدى نسبتهم ١٦% (جدول ١٤، و١٥).

أشارت النتائج إلى أن ٤٦.٦% يعتمدون على عوائد أعمالهم كمصروف شخصي لتغطية حاجاتهم الشخصية، في حين ٤٢.٧% يساهمون بأجورهم بمصروف البيت، ٣٣.٣% من الأطفال العاملين يعملون لدى رب الأسرة في حين ٦٦.٧% يعملون لدى أرباب عمل بعيدين عن رب الأسرة، وعليه كان ٩٠.٧% من الأطفال العاملين يتقاضون أجوراً لقاء عملهم في حين ٩.٣% من الأطفال العاملين لا يتقاضون أجوراً مباشرة (جدول ١٦، و١٧، و١٨).

وفيما يتعلق بمدى استعداد الطفل للعمل في حالة توفر بديل مادي، أفادت النتائج بأن غالبية الأطفال ٥٨.٧% سيقفون في العمل مقابل ٤١.٣% على استعداد للتخلي عن العمل. أما المشاكل التي تعاني منها أسر الأطفال العاملين ولها علاقة بأسباب عملهم، تبين أن ٤١.٣% من هذه المشاكل هي تدني دخل الأسرة، و٣٠.٧% مشاكل عائلية، و١٦% مشاكل تتعلق بحجم الأسرة، و١٢% تتعلق بالسكن (جدول ١٩، و٢٠).

جدول (٩): يبين عدد أفراد أسرة الطفل العامل .

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
	3	9	1.3	1.3
	4	18	2.7	4.0
	5	72	10.7	14.7
	6	171	25.3	40.0
	7	171	25.3	65.3
Valid	8	153	22.7	88.0
	9	9	1.3	89.3
	10	45	6.7	96.0
	11	18	2.7	98.7
	12	9	1.3	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

جدول (١٠): يبين ترتيب الأطفال العاملين "عينة الدراسة" بين أفراد الأسرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
1	108	16	16	16
2	99	14.7	14.7	30.7
3	126	18.7	18.7	49.4
4	162	24	24	73.4
5	72	10.6	10.6	84
6	45	6.6	6.6	90.6
Valid 7	18	2.7	2.7	93.3
8	7	0	0	93.3
9	0	0	0	93.3
10	0	0	0	93.3
11	9	1.3	1.3	94.6
12	18	2.7	2.7	97.3
System Missing	18	2.7	2.7	100
Total	100.0	675	--	--

تبين ترتيب الطفل العامل ما بين أخوته تنازلياً

جدول (١١): يبين عدد الأفراد العاملين بأسر الأطفال العاملين.

	Frequency	Percent	Percent Valid	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
1	45	6.7	6.7	6.7
2	225	33.3	33.3	40.0
3	234	34.7	34.7	74.7
Valid 4	81	12.0	12.0	86.7
5	63	9.3	9.3	96.0
6	27	4.0	4.0	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

جدول (١٢): يبين المعيل الرئيسي لأسرة الطفل العامل.

	Frequency التكرار	Percent النسبة	Valid Percent النسبة النشطة	Cumulative Per. النسبة التراكمية
Valid	1	540	80	80.8
	2	63	9.3	89.3
	3	72	10.7	100.0
	Total	675	100.0	100.0
Total	675	100.0	--	--

١- أب ٢- أم ٣- اخوة

جدول (١٣): يبين طبيعة مهنة أب الطفل العامل.

	Frequency التكرار	Percent النسبة	Valid Percent النسبة النشطة	Cumulative Per. النسبة التراكمية
Valid	1	216	32.0	32.0
	2	423	62.7	94.7
	3	36	5.3	100.0
	Total	675	100.0	100.0
Total	675	100.0	--	--

١- تاجر ٢- عامل بأجر ٣- موظف

جدول (١٤): يبين الوضع الصحي لرب الأسر

	Frequency التكرار	Percent النسبة	Valid Percent النسبة النشطة	Cumulative Per. النسبة التراكمية
Valid	1	54	8.0	8.0
	2	126	18.7	26.7
	3	495	74.8	100.0
	Total	675	100.0	100.0
Total	675	100.0	--	--

١- عاجز ٢- مريض ٣- كامل صحته

جدول (١٥): يبين المستوى التعليمي لرب الأسرة

	Frequency التكرار	Percent النسبة	Valid Percent النسبة النشطة	Cumulative Per. النسبة التراكمية
Valid 1	81	12.0	12.0	14.5
Valid 2	180	26.7	26.7	38.7
Valid 3	162	24.0	24.0	62.7
Valid 4	144	21.3	21.3	84.0
Valid 5	108	16.0	16.0	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١- لم ينهي الابتدائية ٢- أنهى المرحلة الابتدائية ٣- أنهى الإعدادية ٤- أنهى الثانوية ٥- تعليم عالي

جدول (١٦): يبين فيما إذا كان الطفل يساعد رب الأسرة في مصروف البيت.

	Frequency التكرار	Percent النسبة	Valid Percent النسبة النشطة	Cumulative Per. النسبة التراكمية
Valid 1	288	42.7	42.7	42.7
Valid 2	315	46.6	46.6	89.3
Valid 3	72	10.7	10.7	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١- مصروف البيت ٢- المصروف الشخصي ٣- لا يساهم .

جدول (١٧): يبين فيما إذا كان الطفل يعمل لدى رب الأسرة.

	Frequency التكرار	Percent النسبة	Valid Percent النسبة النشطة	Cumulative Per. النسبة التراكمية
Valid 1	225	33.3	33.3	33.3
Valid 2	450	66.7	66.7	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١- نعم ٢- لا

جدول (١٨): يبين فيما إذا كان الطفل العامل يتقاضى أجرا لقاء عمله.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid 1	612	90.7	90.7	90.7
Valid 2	63	9.3	9.3	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١- بأجر ٢- بدون أجر

جدول (١٩): يبين مدى استعداد الطفل العامل للعمل في حال توفر بديل مادي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid 1	396	58.7	58.7	58.7
Valid 2	279	41.3	41.3	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١- نعم ٢- لا

جدول (٢٠): يبين أهم المشاكل التي تعاني منها أسر الأطفال العاملين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid 1	81.0	12.0	12.0	12.0
Valid 2	108	16.0	16.0	28.0
Valid 3	279	41.3	41.3	69.3
Valid 4	207	30.7	30.7	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١- مشاكل السكن ٢- حجم الأسرة ٣- تدني الدخل ٤- عائلية

ظروف عمالة الأطفال

أشارت النتائج، كما يتبين من الجداول (٢١-٢٥)، إلى أن معدل الساعات التي يعمل فيها الأطفال تراوحت بين ٣-١١ ساعة يومياً، حيث يعمل ما نسبته ٥٣.٣% من الأطفال من ثلاث إلى خمس ساعات يومياً. في حين يعمل ٤١.٣% بالمائة ما بين ست وثمان ساعات يومياً، و ٥.٤% يعملون ما بين عشر وإحدى عشر ساعة يومياً، أما القطاعات التي تستقطب الأطفال للعمل فكان أكثرها المؤسسات الصناعية حيث شكلت ٥٤.٧% مقابل المؤسسات الاقتصادية التجارية والخدمات منها حيث شكلت ٤٥.٣%، وعليه كانت نسبة الوظائف التي تحتاج إلى بذل خبرة وتدريب ٤٨%، والوظائف التي تحتاج إلى جهد كبير ١٨.٧% مقابل ٣٣.٣% تحتاج لجهد أقل للقيام بمهام الوظيفة، أما الوظائف التي تتم داخل مكان العمل فكانت نسبتها ٧٤.٧% مقابل ٢٥.٣% تتطلب الخروج من مكان العمل، كما أشارت النتائج إلى أن ٦٩.٣% بالمائة أمضوا من سنة إلى ثلاث سنوات في عملهم، و ٣٠.٧% أمضوا ما بين أربع وست سنوات في العمل.

جدول (٢١): يبين عدد ساعات العمل اليومية التي يعملها الطفل .

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
	3	153	22.7	22.7
	4	144	21.3	44.0
	5	63	9.3	53.3
	6	36	5.3	58.7
Valid	7	54	8.0	66.7
	8	189	28.0	94.7
	9	18	2.7	97.3
	10	18	2.7	100.0
	11	--	--	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

تشير إلى عدد الساعات اليومية .

جدول (٢٢): يبين القطاعات التي يعمل بها الأطفال .

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
١	75	11.1	11.1	11.1
٢	231	34.2	34.2	45.3
٣	306	45.3	45.3	90.6
Valid Total	612	90.6	--	--
System Missing	63	9.3	--	--
Total	63	9.3	--	100.0
Total	675	100.0	--	--

١-البناء ٢-مؤسسات صناعية ٣-مؤسسات اقتصادية

جدول (٢٣): يبين فيما إذا كان نوع العمل يحتاج إلى جهد أو تدريب .

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
1	126	18.7	18.7	18.7
2	324	48.0	48.0	66.7
3	225	33.3	33.3	100.0
Valid Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١-جهد كبير ٢-خبرة وتدريب ٣-جهد قليل

جدول (٢٤): يبين مكان العمل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
1	504	74.7	74.7	74.7
2	171	25.3	25.3	100.0
Valid Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١- داخل بناء العمل ٢- خارج بناء العمل

جدول (٢٥): يبين عدد سنوات العمل لدى هذه العينة من الأطفال.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
	1	90.0	13.3	13.3
	2	180	26.7	40.0
	3	198	29.3	69.3
Valid	4	99	14.7	84.0
	5	54	8.0	29.0
	6	54	8.0	100.0
Total	675	100.0	--	--

طبيعة العمل والسلامة المهنية

أظهرت النتائج على أن ٢٨% من الوظائف يعتبرها الأطفال خطيرة مقابل ٧٢% اعتبرت غير خطيرة، ومع هذا كانت نسبة الأطفال الذين لا يستعملون أدوات واقية لإنجاز أعمالهم ٧٢% وأن ٢٨% يستخدمون الأدوات الواقية لحمايتهم من أخطار العمل، وبناء على وجود مخاطر العمل فإن ٩٤.٧ بالمائة من الإصابات في حالة وقوعها يتكفل صاحب العمل بعلاجها مقابل ٥.٣% من الإصابات لا تعتبر من مسؤولية صاحب العمل، وعند التحقق من البدائل والتسهيلات التي يوفرها صاحب العمل تبين أن ٢٤% يحصلون على استراحة أثناء العمل، وأن ١٤.٧% يحصلون على ملابس للعمل، ٨% تؤمن مواصلاتهم من وإلى مكان العمل أو يحصلون على بدل مواصلات، و ٢.٧% مؤمنين صحياً، وأن ٢١.٣% يحصلون على بدائل بشكل أو بآخر مما ذكر مقابل ٢٩.٣% لا تؤمن وظائفهم أي شكل من أنواع البدائل أو التسهيلات (جداول ٢٦، ٢٧، ٢٨، و ٢٩).

كما أشارت النتائج إلى أن ٨٦.٧% راضون عن عملهم مقابل ١٣.٣ لا يشعرون بالرضى، وأن ٨٨% يطمنون أن تنتهي الظروف التي أجبرتهم على العمل والعودة إلى الدراسة في حين ١٢% يفضلون الاستمرار في العمل واعتباره نقطة الانطلاق في مستقبلهم المهني (جداول ٣٠، و ٣١).

جدول (٢٦): يبين طبيعة عمل الأطفال.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid 1	189	28.0	28.0	28.0
Valid 2	486	72.0	72.0	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١-خطرة ٢-غير خطرة

جدول (٢٧): يبين نسبة الأطفال الذين يستخدمون أدوات واقية في العمل .

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid 1	189.0	28.0	28.0	28.0
Valid 2	486.0	72.0	72.0	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١-نعم ٢-لا

جدول (٢٨): يبين فيما إذا كان الأطفال يعالجون في حالة إصابة العمل.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
Valid 1	639	94.7	94.7	94.7
Valid 2	36	5.3	5.3	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١-لا ٢-نعم

جدول (٢٩): يبين التسهيلات التي يوفرها رب العمل للطفل العامل.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
	1	162	24.0	24.0
	2	54	8.0	32.0
	3	99	14.7	46.7
Valid	4	18	2.7	49.4
	5	144	21.3	70.7
	6	198	29.3	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١-استراحة ٢-مواصلات ٣-ملابس ٤-تامين صحي ٥-كل ما ذكر ٦-لاشيء مما ذكر

جدول (٣٠): يبين نسبة الأطفال الذين يشعرون بالارتياح بعملهم.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
	1	585	86.7	86.7
Valid	2	90	13.3	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١-نعم ٢-لا

جدول (٣١): يبين نسبة الأطفال الذين يتمنون العودة للدراسة .

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Per.
	التكرار	النسبة	النسبة النشطة	النسبة التراكمية
	1	594	88.0	88.0
Valid	2	81	12.0	100.0
Total	675	100.0	100.0	--
Total	675	100.0	--	--

١-نعم ٢-لا

جدول (٣٢): يبين المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ، و معامل الارتباط للمتغيرات

متغيرات	م	ن	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١- عمالة الأطفال	٣.٢٨٠٠	٨٧٣٣	١.٠٠٠							
٢- حجم العائلة	٤.٦٨٠٠	٦٧٧٠	٠.٢٢٠**	١.٠٠٠						
٣- مستوى التعليم	٣.٠٢٦٧	١.٢٦٥٦	٠.٠٧٨*	٠.٠٤١	١.٠٠٠					
٤- دخل الاسرة	٤.٣٦٠٠	٥٥٧٥	-٠.٢٩٠**	٠.٢٠٠**	-٠.٠٣٣	١.٠٠٠				
٥- التسرب	٤.٠٨٣٣	٧٥٩٨	٠.٢٤١**	-٠.١٠٦**	٠.٢٨١**	-٠.٣٦٤**	١.٠٠٠			
٦- دخل المعيل	١.٠٩٣٣	٢٩١١	-٠.١٥٢**	٠.٠٨٤*	-٠.٠٤٣	٠.٠٣٩	-٠.٠٩٨*	١.٠٠٠		
٧- مصروفات	٤.٣٦٠٠	٨٨٩٧	٠.٤٨٩**	٠.٢٥٨**	٠.١٨١**	-٠.٠١٩	٠.٥١٠**	-٠.١٣٠**	١.٠٠٠	
٨- مساعدة العائلة	٤.٢٨٠٠	٧٧٦٢	٠.٢٣٩**	-٠.٠٥٨	٠.١٢٨**	-٠.٢٣٣**	٠.٣٨٨**	-٠.٢٩٣**	-٠.١٠٨**	١.٠٠٠

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يشير الجدول رقم (٣٢) الى معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة وعلاقتها بالمتغير التابع عمالة الأطفال، حيث دلت النتائج الى وجود ارتباطات ذات علاقات قوية بين مسببات العمل لدى الأطفال والرغبة في الانضمام لسوق العمل مما تدعم نتائج التحاليل الأولية للبيانات الى دعم فرضيات الدراسة:

حجم الأسرة وما تضمه من أفراد يسهم في عمالة الأطفال، بمعنى كلما زاد حجم الاسرة كلما زاد احتمال انضمام أطفالها لسوق العمل كما تدل علاقة الارتباط بين حجم الاسرة و عمالة الأطفال بدرجة أهمية مقدارها (٠.٢٢٠). وهذا يدعم الفرضية الأولى للدراسة.

كما تدعم النتائج في الجدول رقم (٣٣) العلاقة المفترضة بين عدد سنوات التحصيل العلمي لرب الاسرة و عمالة الأطفال في الفرضية الثانية للدراسة، بدرجة ارتباط ذات أهمية معتدلة (٠.٧٨) اما الفرضية الثالثة والتي تفترض وجود علاقة بين دخل الاسرة و عمالة الأطفال، فتدعمها درجة ارتباط ذات أهمية عالية (٠.٢٩٠-).

اما الفرضية الرابعة والتي تفترض وجود علاقة بين تسرب الأطفال من المدارس وانضمامهم لسوق العمل فتدعمها نتائج التحليلات كما يبينها جدول رقم (٣٥)، بدرجة ارتباط بأهمية مقدارها (٠.٢٤١).

جدول (٣٣):

متغيرات	معامل التحديد	معامل التحديد المتعدد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error
١. حجم العائلة	.٧٩١	.٦٢٦	٦٢٤.	.٥٠٠٤
٢. مستوى التعليم	.٨٠٧	.٦٥٢	٦٤٩.	.٤٨٣٣
٣. دخل الاسرة	.٨١٥	.٦٦٥	.٦٦١	.٤٧٤٨
٤. التسرب	.٨١٧	.٦٦٨	.٦٦٤	٤٧٢٩

جدول (٣٤):

متغيرات	معامل التحديد المتغير	ف المتغيرة	درجة الحرية ١	درجة الحرية ٢	دلالة ف
	R Square Change	F Change	Df1	Df2	Sig. F Change
١. حجم العائلة	.٢٢٥	١٤٩.٢٠٧	١	٦٤٦	.٠٠٠
٢. مستوى التعليم	.١٦٤	٤٧.١٩١	١	٦٤٥	.٠٠٠
٣. دخل الاسرة	.١٥٠	٢٤.٢٢٢	١	٦٤٤	.٠٠٠
٤. التسرب	.١٤٨	٢٣.٠٤٥	١	٥٤٣	.٠٠٠

وللتأكد من قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة اخرى في فرضيات الدراسة، تم توظيف معامل الانحدار لفحص العلاقة بين المتغيرات كما تبينها الجداول رقم (٣٣) و(٣٤) و(٣٥) و(٣٦):

اختبار الفرضية الأولى: عند فحص ميل الانحدار للمتغير المستقل حجم الأسرة الى المتغير التابع عمالة الأطفال، تبين ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع موجبة وتساوي ٠.٣٣. بمعنى ان تغير حجم الأسرة يسهم في عمالة الأطفال بهذه النسبة.

اختبار إمكانية إسقاط المتغير التابع:

تقوم قاعدة اتخاذ القرار على الآتي:

إذا كانت T المحوسبة $T \leq$ الجدولية تقبل $H1$

إذا كانت T المحوسبة $T >$ الجدولية تقبل $H0$

T المحوسبة عند درجات حرية N (العينة) - (عدد المعالم في المعادلة)

- $H0$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% بين حجم الأسرة وعمالة أطفالها.

- $H1$: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% بين حجم الأسرة وعمالة أطفالها.

$$T \text{ المحوسبة } (٦٤٨, ٥\%) = ٣.٦٠١ < T \text{ الجدولية } (٦٤٨, ٥\%) = ١.٥٩٥$$

وبهذا تقبل $H1$ وترفض $H0$ ، لوجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ولعدم إمكانية إسقاطة من النموذج، وإمكانية الحكم بمستوى ثقة ١٠٠%، وذلك لان:

$$. \text{Sig.} T = 0.0000$$

اختبار الفرضية الثانية: تبين ان ميل المتغير المستقل عدد سنوات التحصيل لرب الأسرة الى المتغير التابع يساوي ٠.٢٧، وهذا يعني إشارة موجبة، بان تغير المتغير المستقل وحدة واحدة سيسهم في تغير المتغير التابع بمقدار ٠.٢٧، من وحدته وفي نفس الاتجاه، شريطة ثبات العوامل الأخرى. وعند فحص إمكانية إسقاط المتغير المستقل من النموذج تبين الآتي:

- $H0$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% بين عدد سنوات التحصيل العلمي لرب الأسرة، وبين عمالة أطفال الأسرة .

- $H1$: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% بين عدد سنوات التحصيل العلمي لرب الأسرة، وبين عمالة أطفال الأسرة.

$$T \text{ المحوسبة } (٦٦٨, ٥\%) = ٥.٧٩٢ < T \text{ الجدولية } (٦٦٨, ٥\%) = ١.٥٩٥$$

أي انه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، لعدم إمكانية إسقاطة من النموذج، وإمكانية الحكم بمستوى ثقة ١٠٠%، وأن: $\text{Sig.} T = 0.0000$. وبالتالي تقبل $H1$ وترفض $H0$.

اختبار الفرضية الثالثة: تبين أن ميل الانحدار للمتغير المستقل دخل معيل الأسرة، على المتغير التابع عمالة الأطفال يساوي ٠.١٥، وهو ذو إشارة موجبة، ويعني انه اذا تغير المتغير المستقل بمقدار

وحدة واحدة، فإن المتغير التابع يتغير وفي نفس الاتجاه بمقدار ٠.١٥. من وحدته على اعتبار بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وعند محاولة إسقاط المتغير المستقل من النموذج تبين الآتي:

- **HO:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% بين دخل معيل الأسرة، وبين عمالة أطفال الأسرة .

- **H1:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% بين دخل معيل الأسرة، وبين عمالة أطفال الأسرة .

$$T \text{ المحوسبة } (٦٦٨, ٥\%) = ٣.١٥٥ < T \text{ الجدولية } (٦٦٨, ٥\%) = ١.٥٩٥$$

أي أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، لعدم إمكانية إسقاطه من النموذج، وإمكانية الحكم بمستوى ثقة ١٠٠%، وأن **Sig. 0.0000**. وبالتالي تقبل **H1** وترفض **HO** .

اختبار الفرضية الرابعة: عند فحص ميل الانحدار للمتغير المستقل تسرب الأطفال من المدارس على المتغير التابع عمالة الأطفال، تبين أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع موجبة وتساوي ١٦. بمعنى أن تغير حجم الأسرة يسهم في عمالة الأطفال بهذه النسبة وفي نفس الاتجاه. وعند اختبار إمكانية إسقاط المتغير التابع تبين:

- **HO:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% بين تسرب أطفال الأسرة من المدارس و عمالة أطفالها.

- **H1:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% بين تسرب أطفال الأسرة من المدارس و عمالة أطفالها.

$$T \text{ المحوسبة } (٦٦٨, ٥\%) = ٢.١٦٥ < T \text{ الجدولة } (٦٦٨, ٥\%) = ١.٥٩٥$$

وبهذا تقبل **H1** وترفض **HO**، لوجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ولعدم إمكانية إسقاطه من النموذج، وإمكانية الحكم بمستوى ثقة ٩٩.٧١%، وذلك لأن: **Sig T = 0.0029**.

جدول (٣٥):

المتغيرات	ميل الانحدار B	T المحسوبة	T الجدولية	Sig.T
١. حجم العائلة	.٣٣٤	١١.٢٣١	١.٥٩٤	.٠٠٠٠
٢. سنوات التحصيل العلمي لرب الأسرة	.٢٧٤	٨.٢٧٤	١.٥٩٤	.٠٠٠٠
٣. دخل معيل الاسرة	.١٥١	٥.٤٣٨	١.٥٩٤	.٠٠٠٠
٤. تسرب الأطفال	.١٦٦	٢.٥٠٥	١.٥٩٥	.٠٠٢٩

جدول (٣٦):

المتغيرات	معامل الارتباط	T المحسوبة	T الجدولية	Sig.T
١. حجم الأسرة / عمالة الأطفال	.٢١٧	٥.٦٣٤	١.٥٩٥	.٠٠٠١
٢. سنوات التحصيل العلمي لرب الأسرة / عمالة الأطفال	.٢٢١	٥.٧٥٣	١.٥٩٥	.٠٠٠٠
٣. دخل معيل الاسرة/ عمالة الأطفال	.٣١٨	٨.٥٠٠	١.٥٩٥	.٠٠٠٠
٤. تسرب الأطفال / عمالة الاطفال	.١٨٠	١.٧٠٦١	١.٥٩٥	.٠٠٠٧

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أجابت نتائج الدراسة على أسئلة البحث كما وردت في مشكلة الدراسة والفرضيات، لتبين أهم خصائص ظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين والأسباب التي تدفع بهم للانضمام لسوق العمل ومدى رضاهم عن ظروف العمل مقابل تركهم لمقاعد الدراسة، كما بينت الآثار السلبية الناجمة عن الوضع غير الطبيعي لهؤلاء الأطفال الذي لا يمكنهم من النمو الجسدي والنفسي والمعنوي لإعدادهم للحياة، وبالتالي محاولة إيجاد السبل للحد من هذه الظاهرة.

أهم خصائص عمالة الأطفال في فلسطين:

◀ تبين أن نسبة الأطفال العاملين ممن يسمح لهم قانون العمل الفلسطيني بالعمل ضمن شروط معينة وهم فئة خمسة عشرة عاماً فأعلى يشكلون ٦٠% من مجمل الأطفال العاملين، مقابل ٤٠% للفئة العمرية أربعة عشرة عاماً فأقل والتي لا يسمح القانون صراحة لها بالعمل بسبب

- كفالة القانون التعليمي الفلسطيني لهم بتوفير فرص التعليم الإلزامي من الصف الأول لغاية الصف العاشر الأساسي.
- ◀ نوع الأطفال، كانت نسبة الأولاد من الأطفال العاملين نسبة مرتفعة شكلت ٩٢% مقابل ٨% للفتيات، ومردود ذلك يعود للوضع والتقاليد الاجتماعية التي تسود المجتمع الفلسطيني.
- ◀ اتضح أن ٦٠% من الأطفال العاملين ما زالوا على مقاعد الدراسة محاولين التوفيق بين الدراسة والعمل، خاصة وان غالبيتهم يعملون اقل من خمس ساعات يومياً بعد انتهاء الدوام الدراسي، والذي يساعدهم في ذلك قصر الفترة الزمنية للتدريس والتي تنتهي مع الساعة الواحدة ظهراً خاصة في المدارس الحكومية، مما يمكنهم زمنياً التوفيق بين العمل والدراسة.
- ◀ لعل أهم الأسباب التي دعت الأطفال للانضمام لسوق العمل بأجر- من خلال التعرف على أسباب العمل، ودوافع العمل، وعدد أفراد الأسرة، وحجم الأسرة، وعدد أفراد الأسرة العاملين، وعمل رب الأسرة وتحصيله العلمي ووضعه الصحي، المشاكل التي تعاني منها أسر العاملين، ومدى رضى الطفل عن عمله - تكمن في الآتي:
- يتقاضى اكثر من ٩٠% من الأطفال العاملين الأجر مقابل عملهم، في حين ان اقل من ١٠ بالمائة لا يتقاضون الأجر، ربما يعود ذلك لعلمهم لدى عائلتهم حيث يعمل ٣٣.٣% في مشروعات تخص عائلاتهم.
 - أجمع أكثر من ٥٠% من الأطفال العاملين على ان العائد المادي والحصول على اجر هو السبب الرئيسي وراء عملهم.
 - اكثر من ٧٣% من أسر الأطفال العاملين تضم ما بين ٦-٨ أفراد، كما تزيد نسبة الأسر التي تضم ٥-١٢ أفراد عن ٩٠%، وهذا يفسر السبب الآخر للانضمام للعمل وهو المساعدة في إعالة أسرهم، ودوافع العمل المتمثلة في المشاركة في الدخل وتدني دخل أسرهم.
 - يضاف إلى ذلك ترتيب الطفل في الاسرة وعدد الأفراد العاملين في الأسرة، فنصف الأطفال العاملين لا يتعدى ترتيبه الثالث في الأسرة، ويعود ذلك للمسؤولية التي تترتب على الابن الأكبر في إعالة العائلة في المجتمع الفلسطيني، كما يسهم مؤشر عدد الأفراد العاملين ضمن العائلة الواحدة في تفسير لجوء الأطفال للعمل للمشاركة في رفع دخل

- الأسرة حيث تبين أن ٦٠% من الأسر بحاجة إلى أربعة أفراد على الأقل للعمل لسد احتياجاتهم.
- تبين بان اكثر من ثلث الأطفال العاملين يلجأون للعمل في سبيل تعلم مهنة عن طريق التلمذة الصناعية لاختيار مستقبل مهني.
 - كما يسهم في عمالة الأطفال طبيعة عمل معيل الاسرة حيث تبين بان ٦٢.٧% من أرباب الأسر يعملون بأجر، وهذا يدل على تدني دخل الأسر وبالتالي اضطرار أطفال الأسرة للعمل لمساعدة العائلة في رفع دخلها.
 - يضاف إلى ما سبق الوضع الصحي لرب العائلة، إذ تبين بان ٧٣.٣% من أرباب الأسر يتمتعون بصحة جيدة وقادرون على العمل وبالتالي لم يسهم الوضع الصحي غير الجيد أو عجز رب الأسرة عن العمل في تفسير عمالة الأطفال، ويبقى عامل محاولة رفع دخل الأسرة المسبب في عمالة الأطفال.
 - كما لم يسهم نوع معيل رب الأسرة في تفسير انضمام أطفال الاسرة للعمل، إذ تبين ان إعالة الأسرة من قبل الأب تشكل ٨٠% مقابل ٢٠% من قبل الام او الاخوة، على افتراض أن غياب الأب عن الإعالة يزيد من عمالة الأطفال.
 - يسهم المستوى التعليمي لرب الأسرة في عمالة الأطفال، إذ تبين بان معظم ارباب اسر الأطفال العاملين ٦٢.٧% انهوا المرحلة الإعدادية او اقل فقط، وبالتالي لم يؤهلهم تحصيلهم العلمي للحصول على وظائف ذات دخل مرتفع.
 - يشكل كل من حجم الأسرة وقلة دخل الأسر ٥٧.٣% من مشكلات العائلات التي تسهم في عمالة الأطفال الأمر الذي يؤكد على دور الظروف الاقتصادية في الإسهام في عمالة الأطفال.

الآثار المترتبة على عمالة الأطفال:

◀ أشارت نتائج ظروف العمل للأطفال العاملين الى غياب تطبيق القوانين والأنظمة التي تنظم عمالة الأطفال الأمر الذي يؤدي الى هضم حقوقهم. تبين بان بعض الأطفال مضطرين للعمل ساعات أطول مما يسمح به القانون قد تصل إلى إحدى عشرة ساعة يومياً. كما أن بعض

الوظائف بحاجة إلى جهد كبير لاداء مهام الوظيفة (١٨.٧%) وهذا يتطلب جهد جسماني يفقده الأطفال مما يؤثر على نموهم الجسماني.

مما يدل على استغلال الأطفال في العمل، إضافة إلى قيام ٢٨% منهم بأداء وظائف خطيرة بحاجة الى تدريب واستخدام أدوات واقية في العمل غير متوفرة من قبل صاحب العمل في ٧٢% من الوظائف، وأكثر من ربع الأطفال العاملين يؤدون مهام الوظائف خارج مكان العمل، وعلى الرغم من ظروف العمل غير الملائمة وغياب القوانين والأنظمة المنظمة للعمل إلا ان غالبية الأطفال العاملين اصبحوا يتكيفون مع هذه الأوضاع كما دل مستوى رضاهم (٨٦.٧%) عن ظروف العمل مما يدل على فداحة الوضع بالرضى على اوضاع غير ملائمة وغير قانونية في ظل الحاجة للعمل وارتفاع نسبة البطالة بين القوى العاملة.

◀ إلا أن رغبة معظم الأطفال العاملين (٨٨%) في الدراسة و ترك العمل سواء بين الأطفال الذين باستطاعتهم التوفيق بين الدراسة والعمل، او الذين تركوا مقاعد الدراسة للعمل مؤشر إيجابي على أن عمالة الأطفال ظاهرة يمكن الحد منها في المجتمع الفلسطيني، وأن معالجة أسباب هذه الظاهرة بالضرورة سيؤدي الى زوالها او التقليل منها.

◀ دعمت اختبارات فحص فرضيات الدراسة، الفرضية الأولى، والفرضية الثانية، والفرضية الثالثة، والفرضية الرابعة:

- التأكيد على وجود علاقة مباشرة وقوية بين حجم العائلة وزيادة عدد أفرادها و بين عمالة الأطفال وبالتالي إثبات الفرضية الأولى.
- التأكيد على وجود علاقة مباشرة وقوية بين مستوى التحصيل العلمي لرب الأسرة وبين عمالة الأطفال وبالتالي إثبات الفرضية الثانية.
- التأكيد على وجود علاقة مباشرة وقوية بين مستوى دخل الاسرة رب الاسرة وبين عمالة الأطفال وبالتالي إثبات الفرضية الثالثة.
- التأكيد على وجود علاقة مباشرة وقوية بين تسرب الأطفال من المدارس وبين عمالة الأطفال وبالتالي إثبات الفرضية الرابعة.

التوصيات

- وللحد من هذه الظاهرة والاثار المترتبة عليها، اقترحت الدراسة التوصيات التالية:
- ضرورة أن تضمن التشريعات والممارسات الخاصة بالأطفال حقوق الطفل في البقاء والنمو والحياة الحرة الكريمة.
 - إعداد استراتيجية وطنية للحد من عمالة الأطفال بمشاركة هيئات حكومية وغير حكومية، وذلك بتشكيل لجنة وطنية تضم الوزارات المعنية، ونقابات عمالية، وأصحاب أعمال، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات دولية. على أن تترجم هذه الاستراتيجية الى أنظمة ملحقة بقانون العمل لتنظيم عمالة الأطفال المسموح بها، ومكافحة الآثار السلبية لظاهرة عمالة الأطفال.
 - ضرورة ان يحدد المشرع الأعمال الصعبة و الخطرة التي يحظر على الأحداث العمل فيها.
 - ضرورة تنظيم ساعات العمل في الحالات التي يسمح بها المشرع بعمل الأطفال:
 - ان لا تزيد ساعات العمل على سبع ساعات في اليوم.
 - يجب أن تتخلل ساعات العمل اليومية فترة للراحة لا تقل مدتها عن ساعة، وان لا يعمل الحدث عمل متواصل اكثر من أربع ساعات.
 - حظر تشغيل الأحداث ساعات عمل إضافية او في أعمال ليلية.
 - حظر تشغيل الأحداث في الأعمال الخطرة.
 - اعتبار الساعات التي يقضيها الحدث في التدريب من ضمن ساعات العمل اليومية.
 - حظر تشغيل الأحداث في أوقات الراحة الأسبوعية والعطل الرسمية والإجازات.
 - توفير بيئة عمل صحية وامنة.
 - حظر تشغيل الأطفال في المناطق النائية والبعيدة عن العمران.
 - تعتبر ظاهرة التسرب من المدارس الناتجة عن النواقص في نظام التعليم الأساسي من عدم ملائمة وكفاءة المناهج التعليمية وتلبية احتياجات الأطفال وإشباع رغباتهم وميولهم وراء نقشي ظاهرة عمالة الأطفال، وبالتالي لا بد ان يأخذ القائمين على إعداد المناهج التعليمية الجديدة ظاهرة عمالة الأطفال بالحسبان للحد منها، وأن يتم تطبيق نظام التعليم الإلزامي.
 - على النقابات العمالية مناهضة عمل الأطفال وحمايتهم في ضوء التشريعات القانونية ومنع نقشي ظاهرة عمالة الأطفال.

- تطبيق التشريعات والأنظمة الخاصة بعمل الأطفال وحقوق الطفل:
- الاتفاقية العربية رقم ١٨ لعام ١٩٩٦ بشأن عمل الأطفال.
- إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام ١٩٥٩.
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ١٩٨٢.
- مؤتمر القمة العالمي للأطفال عام ١٩٩٠.
- الاتفاقية الدولية للحد الأدنى لسن الاستخدام رقم ١٣٨ لعام ١٩٧٣.
- المعاهدة الدولية للحقوق الإنسانية المدنية والسياسية لعام ١٩٧٦.
- وتبقى مسألة التحرر من الاحتلال وتحقيق الأهداف الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، وشروط تحسين الظروف المعيشية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة الأساس في معالجة ظاهرة عمالة الأطفال، إضافة إلى تعزيز و تطوير نظم الرعاية الصحية والسلامة المهنية، ووضع الضوابط القانونية للحد من عمالة الأطفال.
- القيام بمسح شامل لظاهرة عمالة الأطفال في فلسطين كل ثلاث سنوات.

خاتمة

يمكن الاستنتاج بان عمالة الأطفال ظاهرة غير إنسانية للطفل الفلسطيني الذي حرم طفولته الطبيعية بسبب ظروف الاحتلال والظروف المعيشية الصعبة. فعمل الأطفال له ابعاده الخطرة على المجتمع والتنمية كونه يضعف الإمكانيات والقدرات لجيل المستقبل، ويؤثر على تنمية الموارد البشرية وقدراتها التنموية. كما ان عمالة الأطفال تعد انتهاكا لحقوق الطفولة في التعلم والحياة الصحية والنفسية و الاجتماعية المستقرة. وبالتالي على المعنيين والمسؤولين العمل على اجتناب ظاهرة عمالة الأطفال.

المراجع

١. الإفرنجي، عماد و عياد، حياة (١٩٩٨) آلاف الأطفال يعملون في مهام صعبة لمساعدة أسرهم في توفير لقمة العيش: ظاهرة خطيرة تتطلب العلاج، صحيفة القدس، العدد (١٠٣٧٧). ١٥.
٢. إمام، جمال (١٩٩٨) "من يحمى الأطفال في سوق العمل" اليسار، العدد (٩).
٣. _____ (١٩٩٢) "التسرب من المدرسة و مخاطرة، أضواء، عدد (٣)، ١٥-١٧.
٤. جاد، حامد (١٩٩٩) عمالة صغيرة أم تسول مقنع؟، اليوم الثامن، العدد (١٣٠١).
٥. الجمالي، محمد فاضل (١٩٨١)، تربية الإنسان الجديد، تونس، ٥٣، ٥٤.
٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٠)، أطفال فلسطين قضايا و إحصاءات، التقرير السنوي ٢٠٠٠. ملخص تنفيذي. رام الله فلسطين.
٧. الحلواني، بسيوني وسيف النصر، أحمد و تاجا، وحيد (٢٠٠٠) ١٢ مليون طفل عربي في سوق العمل يواجهون الانحراف، الاقتصاد الإسلامي، العدد (٢٢٢) ٥٧-٦٣.
٨. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (١٩٩٨) التقرير السنوي ١٩٩٨ - سلسلة إحصاءات الطفل (رقم ١) أطفال فلسطين: قضايا وإحصاءات، رام الله، دائرة الإحصاء المركزية ٩. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (١٩٩٩) التقرير السنوي ١٩٩٩ - سلسلة إحصاءات الطفل (رقم ٢) أطفال فلسطين: قضايا وإحصاءات، رام الله، دائرة الإحصاء المركزية، ١١٥-١٢٠.
١٠. دحلان، ايمن (٢٠٠٠) عمالة الأطفال في قطاع غزة، دراسة غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، ١-٨.
١١. الرشماوي، ميرفت (١٩٩٧) ملاحظات حول قانون العمل الفلسطيني، مؤسسة الحق، رام الله .

١٢. رمزي، ناهد (١٩٩٨) ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية نحو استراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة، المجلد الأول. المجلس العربي للطفولة والتنمية - القاهرة.
١٣. السلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٨) قانون العمل، القراءة الثانية، رام الله.
١٤. سميرات، عيسى (١٩٩٨) "عمل الأطفال في فلسطين"، الميلاد، العدد (٢٨)، ٢٧.
١٥. الشافعي، ميرفت (١٩٩٩) "عمالة الأطفال في فلسطين، صوت العامل، العدد (٢٧).
١٦. الصويغ، سهام والقنبيط، موزي (١٩٩٩) "اضطهاد الطفل" خطوة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد السابع، ٤-٥.
١٧. عتيقة، نجوى علي (١٩٩٥) حقوق الطفل في القانون الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة.
١٨. ____ (١٩٩٩) "٦٣٦٠ طفل فلسطيني في أسواق العمل، صحيفة القدس، العدد (١٠٧٧٥).
١٩. ____ (١٩٩٩) عمالة الأطفال في فلسطين، صوت العامل، العدد (٢٨)، ٧.
٢٠. ____ (٢٠٠٠) عمالة الأطفال لوحة قاتمة للطفولة، نضال الشعب العدد (٤٨)، ٢٠٠.
٢١. ____ (١٩٩٢) عمالة الأطفال، مجلة أضواء على التربية والتعليم، ١٦.
٢٢. ____ (١٩٩٨) "عمالة الأطفال" مجلة بلسم، العدد (١٧٢).
٢٣. ____ (١٩٩٩) "عمالة الأطفال" مجلة بلسم، العدد (٢٨٦).
٢٤. ____ (١٩٩٩) عمالة الأطفال، مجلة العودة، ١٦.
٢٥. عميرة، سمر (١٩٩٩) "عمل الأطفال مشكلة معقدة تتأصل جنورها في الفقر، العودة، العدد (٢٤٠)، ٣٥-٤٧.

٢٦. عوض، غازي (١٩٩٨) ظاهرة التسرب من المدارس: أسبابها وطرق علاجها، مجلة بلسم، العدد (٢٨٦) ٤٨-٥٠.
٢٧. عويضة، بسام (١٩٩٩) "من المسؤول عن ظاهرة عمل الأطفال في المدن الفلسطينية، صحيفة القدس، العدد (١٠٨٠٦) ١٥.
٢٨. غنيمات، صالح (١٩٨٥) تشغيل الأحداث في المناطق المحتلة، صامد، العدد (٥٥).
٢٩. فاشة، فيوليت وعدوان، سامي (١٩٩٩) التسرب: حملة التوعية المجتمعية، وزارة الشؤون الإجتماعية.
٣٠. فراج، عثمان (١٩٩٩) "إعاقات التعليم" خطوة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد السابع، ١٦-١٧.
٣١. فرجاني، نادر (١٩٩٣) عمل الأطفال في البلدان العربية، تقرير مصر للمجلس العربي للطفولة والتنمية.
٣٢. لانا، ارشيد والفارس، مراد (١٩٩٩) لائحة حقوق الطفل الفلسطيني، بيرزيت، معهد الحقوق-جامعة بيرزيت.
٣٣. المجلس العربي للطفولة والتنمية، (١٩٩٤) مكافحة عمل الأطفال في الوطن العربي، التقرير النهائي للندوة المشتركة بين منظمة العمل الدولية والمجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.
٣٤. محمود، محمد عبد الجواد (١٩٩٨) عمالة الأطفال في الوطن العربي، القاهرة، جامعة الدول العربية-الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية-إدارة الطفولة، ١٢ - ١٨، ٢٧-٣٠.
٣٥. قطاع العمال (١٩٩٨) أطفال فلسطين حقائق وأرقام مجلة الداخلية، العدد (٤).
٣٦. _____ (١٩٩٨) مجموعة عمالة الأطفال: تحليل الأسئلة الإنشائية، براعات: ملحق جريدة الأيام، ٢٠٠٠/١٠/٥.

٣٧. المدلل، سعيد (١٩٩٧) موقف قانون العمل من ظاهرة تشغيل الأحداث، رام الله، وزارة العمل.
٣٨. المصري، سهاد (١٩٩٩) مفهوم العمالة ومدى تأثيرها النفسي والاجتماعي على الطفل، نابلس، جمعية المرأة العاملة، ٢-٦.
٣٩. مكتب العمل العربي (١٩٨٤) الأحداث في قوانين العمل العربية والأجنبية: دراسة مقارنة، منظمة العمل العربية.
٤٠. منظمة العمل الدولية (١٩٩٩) البيان الختامي للندوة الإقليمية الثلاثية حول عمالة الأطفال في الدول العربية، عمان ١١-١٣ تشرين الأول ١٩٩٩، ١-٤.
٤١. منظمة العمل الدولية (١٩٩٨) الدورة ٨٦ لعام ١٩٩٨ لمنظمة العمل الدولية الخاصة بعمل الأطفال، ١٥-٢٠.
٤٢. منظمة العمل الدولية (١٩٩٤) عمالة الأطفال في البلدان العربية، جنيف، منظمة العمل الدولية.
٤٣. منظمة العمل الدولية (١٩٩٩) معلومات حول عمالة الأطفال، هيئة العمل الوطنية للطفولة، وحدة البحوث وقاعدة المعلومات، ١-٦.
٤٤. النبريص، خالد وخلف، نسرين (١٩٩٧) دراسة ميدانية حول تشغيل الأطفال في الضفة الغربية، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين.
٤٥. النجار، باقر (١٩٩٣) وجهة نظر في دراسة "عمل الأطفال في البلدان العربية" ورقة مقدمة لندوة عمل الأطفال، المجلس العربي للطفولة والتنمية.
٤٦. هندية، سهى (١٩٩٨) "تشغيل الأطفال في الأراضي الفلسطينية"، صحيفة الأيام. العدد (٨٤٩).
٤٧. هيئة الأمم المتحدة (١٩٩١) اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.
٤٨. وزارة العمل (١٩٩٨) المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، رام الله، وزارة العمل.

٤٩. وزارة العمل (١٩٩٩) آليات العمل التي تقوم بها وزارة العمل للحد من عمل الأطفال في فلسطين، نابلس، وزارة العمل، ٢-٤.
٥٠. وهدان، هديل (١٩٩٨) من المسؤول نحن أم الإحتلال؟؟ عمالة الأطفال، البلاد ٣٠/٧/١٩٩٨.
٥١. اليونسيف (١٩٩٨) تشغيل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، صندوق الأمم المتحدة للأطفال، رام الله.
٥٢. اليونسيف (١٩٩٠) مؤتمر القمة العالمي من اجل الطفولة. صندوق الأمم المتحدة للأطفال، رام الله.